بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية
مجلس الدولة
رئيس الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

رقم التبليغ:	٥٧٩
بتاريخ:	٢٣ / ٤ / ٢٠١٨

ملف رقم: ٢٣٥/١/٤٧

السيد لواء بحرى/ رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية لسلامة الملاحة البحرية

تحية طيبة وبعد...

فقد اطلعنا على كتابكم المؤرخ ٢٠٠٣/٦/٩ الموجه إلى إدارة الفتوى للوزارات والمصالح العامة بالإسكندرية بشأن مدى أحقية شركة الشرق للإنشاءات الهندسية فى زيادة أسعارها فى العقود أرقام (٧)، و(٩)، و(١١) لسنة ٢٠٠٢ المبرمة مع مصلحة الموانئ والمنائر بذات نسبة الزيادة فى سعر الدولار الأمريكى بالنسبة إلى الجنيه المصرى نتيجة صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٨٣) لسنة ٢٠٠٣ بتعديل اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٩٤ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبى، وهو الموضوع الذى قامت إدارة الفتوى بعرضه على هيئة اللجنة الأولى من لجان قسم الفتوى بمجلس الدولة، والتي قررت بجلستها المعقودة في ٢٠٠٣/١٢/٢٨ إحالته إلى الجمعية العمومية للأهمية.

ونفيد: أن الموضوع عُرض على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١١ من إبريل عام ٢٠١٨م، الموافق ٢٤ من رجب عام ١٤٣٩ هـ؛ فاستعرضت ما استقر عليه إفتاؤها من أن نكول الجهة طالبة الرأى عن تزويد جهة الفتوى المختصة بما طلبته من بيانات ومستندات لازمة لإبداء الرأى فى الموضوع رغم حثها على ذلك أكثر من مرة، إنما ينبئ عن عدولها عن طلب الرأي، مما يتعين معه حفظ الموضوع.

وترتيبًا على ما تقدم، ولما كان الثابت من الأوراق أن إدارة الفتوى لوزارات المالية والتأمينات والتضامن الاجتماعى طلبت من مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية بموجب كتبها أرقام: (٩٥) المؤرخ ٢٠١٧/٢/٦،

مجلس الدولة
الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع

و(٢١٨) المؤرخ ٢٠١٧/٤/٢٠، و(٣٤٠) المؤرخ ٢٠١٧/٧/٦، موافاتها بمدى رغبتها فى الاستمرار فى نظر الموضوع، وفى حال الرغبة فى نظر الموضوع موافاة الإدارة بجميع المستندات والمكاتبات المتعلقة بالموضوع ومذكرة شارحة للموضوع شرحًا وافيًا له، إلا أنه لم يتم موافاتها بما طلبته، الأمر الذى ينبئ عن العدول عن طلب الرأي الماثل، مما يتعين معه حفظ الموضوع.

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع، إلى حفظ الموضوع، وذلك على النحو المبين بالأسباب.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريرًا في: ٢٣/٤/٢٠١٨

رئيس
المكتب الفني
المستشار/
مصطفى حسين السيد أبو حسين
نائب رئيس مجلس الدولة

رئيس
الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع
المستشار/
يحيى أحمد راغب دكروري
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة